تداعيات التحول في مفهوم الأمن على السياسة العامة الوطنية: الأمن البيئي في الجزائر نموذجا

Implications of the transformation of the concept of security for national policy: environmental security in Algeria as a model

سي ناصر الياس

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2(الجزائر)

e.sinacer@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/03/10 تاريخ القبول: 2023/05/16 تاريخ النشر: 2023/06/01

****

ملخص:

تحاول هذه الدراسة البحث في مدى تأثير التحول في مفهوم الأمن، وعلاقة ذلك برسم السياسات العامة الوطنية من خلال تداعيات الخطاب الأمني بعد نهاية الحرب الباردة على إدراج قضايا أمنية جديدة في برنامج السياسة العامة الوطنية. ونهدف من خلال الدراسة إلى الإجابة على إشكالية محورية تتعلق بمدى تأثير الدراسات والخطابات المتعلقة بالأمن البيئي على رسم وصناعة السياسة العامة البيئية في الجزائر.

ويخلص المقال إلى أن هناك انعكاس للدراسات والخطابات الأمنية المتعلقة بالأمن البيئي على رسم السياسة العامة البيئية في الجزائر، وهذا يتجلى من خلال الترتيبات القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية:

الدراسات الأمنية، السياسة العامة، السياسة العامة البيئية، الأمن البيئي.

Abstract:

This study seeks to examine the extent to which the shift in the concept of security and its relationship to national policy-making through the implications of post-cold-war security discourse for the inclusion of new security issues in the national policy agenda. Through this study, we aim to answer a central problem regarding the extent to which environmental security studies and discourses affect Algeria's environmental policy design and industry.

The article concludes that security studies and discourses on environmental security are reflected in Algeria's environmental policy-making, as reflected in legal and institutional arrangements aimed at protecting the environment.

Key words:

security studies, general policy, general environmental policy, environmental security.

مقدمة:

لقد ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة تحولات في مفهوم الأمن فلم يعد الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي للأمن والمتمثل في الأمن العسكري، أو التهديدات العسكرية، بل ظهرت العديد من الدراسات الأمنية التي تؤكد على أن الأمن لديه العديد من الأنواع والمستويات، فظهرت العديد من فروع الأمن، أو ما يسمي بالأمننة، أو إضفاء الطابع الأمني على العديد من القضايا، فظهر الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي والأمن البيئي، وهذا الأخير الذي أصبح قضية أمنية من خلال العديد من الخطابات والدراسات الأمنية التي تؤكد على ضرورة إدراج التهديدات البيئية المتعددة مثل، ثقب طبقة الأوزون، فقدان التنوع البيولوجي، كقضايا أمنية، لأن الأمن في مفهومه الواسع هو كل ما يهدد الإنسان في حياته ،فقضايا البيئة تهدد الإنسان في حياته. ومن خلال أمننة قضايا البيئة ظهر مفهوم الأمن البيئي في العديد من الدراسات الأكاديمية، وكذلك في تقارير المنظمات الدولية، إضافة إلى عقد الكثير من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف للحفاظ على البيئة.

واستنادا لما سبق، فقد كان التحول في مفهوم الأمن وظهور العديد من تصنيفات الأمن تأثير على صناعة السياسة العامة الوطنية للدول، حيث أخذت تتأثر بمختلف الدراسات الأمنية الواسعة والمتعددة، ومن بينها أمننة قضايا البيئة، أو ما يسمى الأمن البيئي.

وبناء على ما سبق، نقدم هذه الدراسة التي نحاول من خلالها تبيان أثر انعكاسات التحول في مفهوم الأمن على السياسة العامة الأمنية في الدولة الوطنية. وتقتصر هذه الورقة البحثية على أثر خطاب أمننة قضايا البيئة ومدى انعكاس ذلك على صناعة ورسم السياسة العامة البيئية في الجزائر، وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الدراسات والخطابات المتعلقة بالأمن البيئي على رسم وصناعة السياسة العامة البيئية في الجزائر؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية اخترنا الخطة التالية: المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن والأمن البيئي. المبحث الثاني: انعكاسات خطاب الأمن البيئي على صناعة السياسة العامة البيئية في الجزائر. المبحث الثالث: الترتيبات القانونية والمؤسساتية للحد من التدهور البيئي في الجزائر. المبحث الرابع: تقييم السياسة العامة البيئية في الجزائر من منظور مقاربة الأمن البيئي.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في مختلف مراحل الدراسة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للأمن والأمن البيئي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

بالعودة إلى السرديات السياسية التي استهدفت تحديد مفهوم الأمن في سياقه التقليدي، نجد أن المدرسة الواقعية قد شكلت النموذج المعرفي المهيمن من الناحية النظرية والعملية على قضايا الأمن، والذي اختزلته في المجال العسكري الأمر الذي جعل مفهوم الأمن القومي أو الوطني المرتبط بالدولة والقائم على صد أي تهديد عسكري خارجي المفهوم المركزي في العلاقات الدولية، غير أن هناك تحولات حدثت في مفهوم الأمن مع

نهاية الحرب الباردة، وهذا في ظل محدودية التفسير الواقعي للأمن، واستوجب ظهور خطابات جديدة تعيد تعريف الأمن وتعطيه أبعاد ومستويات أخرى غير التهديد العسكري فقط الذي لم يعد مفسرا للكثير من التهديدات.[1]

واستنادا لما سبق نقوم بتقديم مجموعة من التعاريف حول مفهوم الأمن:

- من بين التعاريف ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف "[2] والأمن هو ضد الخوف والتهديد بكل أنواعه الذي يهدد الإنسان في كيانه سواء كان عسكريا أو غير ذلك من المفاهيم المتعددة للأمن.

- يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت العديد من الأدبيات التي تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه، ونتج عن ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة بما يعني استحالة تحقيق الأمن، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلة الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول.[3]

- وهناك مجموعة من التعاريف قدمت للأمن رغم تعقيدات المفهوم والجدل حوله نذكر منها:[4]

- تعرفه دائرة المعارف البريطانية: " بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "

- يعرفه هنري كيسنجر بأنه " تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"

- أما روبرت مكنمار أحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن " فيعرفه على أنه: التطور والتنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، ويستطرد قائلا: " إن مفهوم الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات"

- كما يعتبر الأمن هو قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقواتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي[5].

---

[1] أحمد فريجة، لامية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، ص158، 2016

[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4

[3] جون، بيليس وستيف، سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1 ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص414

[4] زكريا، حسين الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 04

[5] طويل نسيمة، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية، 2009/ 2010، ص 37

هذا وشكلت نهاية الحرب الباردة، احتدام النقاش على مفهوم الأمن بين التصور الواقعي والليبرالي للأمن، وأثارت القضايا الجديدة إشكالات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، التلوث البيئي... ومن هنا ظهرت النظريات الإبستمولوجية الحديثة لإعادة النظر في مفهوم الأمن بظهور أبعاد جديدة للأمن وهي البعد الاقتصادي، والبعد المجتمعي والبعد البيئي[1]. كما ارتبط الاتجاه المعاصر في مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها. ومن الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

- صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميا وأمنيا.
- التطورات الرئيسية لمفهوم الامن.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي

إن إشكالية البيئة، قد راجت بضاعتها واستوطنت دولا كثيرة من العالم، حيث تضمه أجندة فكرية واحدة مهيمنة على قائمة اهتمامات كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي، ومن ثم جاء اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أو توقع، نتيجة ما خلفه الإنسان التقني والتكنولوجي في البيئة من دمار شامل وتدهور طبيعي جعل البشرية تعيش حالة اللاأمن، فأخذت تبحث لها عن سبل جديدة للتصدي لهذه التحديات البيئية وتحقيق الأمن البيئي.

وقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن البيئي نذكر منها:

- الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث خلال فترة التسعينات من قبل دول الشمال (الدول المتقدمة)، في حين أن دول الجنوب (دول العالم الثالث) لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، وقد ركزت جهود المنظمات الدولية على وضع تعريف للأمن البيئي على أساس أنه متعلق " بالأمان العام للبشر من الأخطار الناتجة عن عمليات تؤثر على النظام الإيكولوجي يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة"، كما يمكن تعريفه على أنه :" إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي[3]

---

[1] حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2010/ 2011، ص 31

[2] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007/ 2008، ص 22

[3] ماهيتاب مكاوي ، مترجم، " التنمية الاقتصادية المحلية والبيئة، مجلة السياسة الدولية ،العدد 38 ، 2003، ص. 302

- الأمن البيئي في إطار مدرسة بحوث السلام يرتبط بحماية النظام الايكولوجي والذي يرتكز على بقاء واستمرار الأصناف الفردية (بشرية، وحيوانية)، ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، واستمرار أنماط العيش (الغابات، البحيرات)، وبصفة خاصة الحضارة البشرية.[1]

- يقصد بالأمن البيئي ضرورة وجود بيئة صحية ونوعية توفر خدمات ومنتجات للإنسان لاستمرار حياته ورفاهه. ونكون أمام حالة من الأمن البيئي عندما تتحقق خمسة أمور وهي :

1- السلامة العامة من المخاطر البيئية الناجمة عن العمليات الطبيعة أو البشرية بسبب الجهل، أو الحوادث، أو سوء الإدارة والتصميم.

2- تحسين ندرة الإدارة والتصميم.

3 - الحفاظ على صحة البيئة (البيئة الصحية).

4- معالجة وتحسين التدهور البيئي.

5 الوقاية من الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات (تعزيز الاستقرار الاجتماعي).[2]

وعموما من خلال هذا التعريف نستنج أن الأمن البيئي يعتبر بعد من الأبعاد الجديدة التي لقت اهتمام الباحثين وهذا لكونه يرتبط بالتهديدات البيئية المختلفة التي تؤثر على التوازن الايكولوجي، ولقد تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة اعتبار القضايا البيئية المختلفة مثل التلوث البيئي، تغيير المناخ، التنوع البيولوجي تهديدات أمنية تؤثر على حياة الإنسان، ومن هنا اعتبر الأمن البيئي أحد فروع الأمن الإنساني بصفة عامة.

المبحث الثاني

انعكاسات خطاب الأمن البيئي على صناعة السياسة العامة البيئية في الجزائر

إن الخطابات والدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، وكذلك إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا مثل قضية البيئة، كان له انعكاس على رسم وصناعة السياسة العامة الوطنية للدول، وخاصة فيما تعلق بقضايا الأمن البيئي، ومن بين هذه الدول الجزائر التي انتهجت سياسة عامة بيئية من أجل الحد من التدهور البيئي، وكذلك لمواكبة التحولات المفاهيمية للأمن الذي لم يعد يقتصر على المفهوم التقليدي، بل أصبح مصطلح معقد يحتوي على العديد من الأبعاد، ومن بينها البعد البيئي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة البيئية:

[1] حمزاوي جويدة المرجع السابق، ص 55

[2] CoLonel W. Chris King Understanding International Environmental Security: A strategic Military Perspective, Georgia: Army Environmental Policy Institute, November 2000, p. 15.

تعنى السياسة العامة بضبط العلاقات بين مختلف الفواعل إن على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وينضوي في هذا المسعى الفواعل الرسميون وغير الرسميون، كما ينسحب الأمر على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.[1]

أما السياسة العامة البيئية فهي مجموعة الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، وهذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات، سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو المخلفات. [2] كما تشير السياسات العامة البيئية إلى المحاولات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وتعرف على أنها جزء من السياسة العامة[3].

المطلب الثاني: أهداف السياسة البيئية

حتى تكون السياسة البيئية ناجحة يجب أن تتحدد أهدافها بوضوح، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة البيئية لتحقيقها ما يلي:[4]

1-تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة، أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره قدر الإمكان.

2- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والإنتاجية.

3-مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئية في مختلف المشاريع وخاصة الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة العامة البيئية

من بين الأدوات الأكثر فعالية المعتمدة في السياسة العامة البيئية نجد ما يلي:

أ. الأدوات المؤسسية والتشريعية: وتشمل كل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بالبيئة، وكذلك الترتيبات المؤسساتية التي تقوم بالحفاظ على البيئة مثل وزارة البيئة في الجزائر.

---

[1] عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية. خطاب الأمننة وصنع السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5،2011، ص 104

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءة في تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر يوم 03/14/ 2020

https://www.politics-dz.com

[3] عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة البيئية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2016 ، ص 436

[4] المرجع نفسه، ص 436

ب. الأدوات المالية: وتشمل فرض الضرائب والغرامات المالية للمخالفين لقواعد حماية البيئة. كما تشمل حوافز من خلال التسهيلات الضريبية بهدف المحافظة على البيئة.

ج. الأدوات الإعلامية والإرشادية: وتشمل الإعلام البيئي بكل أنواعه كالتلفزيون والإذاعة والانترنت، والتي تهدف إلى حث المواطنين على ضرورة المحافظة على البيئة، كما تشمل دور المجتمع المدني في القيام بنشاطات التوعية حول ضرورة المحافظة على البيئة، وخاصة الحركة الجمعوية النشطة في المجال البيئي.

ونتيجة للخطابات الأمنية حول الأمن البيئي منذ فترة التسعينيات، ودعوات المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة من أجل إعداد مخططات حماية البيئة على المستوى الوطني والعالمي، قامت معظم الدول ومن بينها الجزائر بعقد الكثير من الاتفاقيات البيئية الدولية، وكذلك اتخاذ الكثير من الترتيبات القانونية والمؤسساتية التي جاءت من أجل الحفاظ على البيئة، وكذلك تأثرا بالدراسات الأمنية المتعلقة بالأمن البيئي أو ما يسمى بأمننة قضايا البيئة.

المبحث الثالث

الترتيبات القانونية والمؤسساتية للحد من التدهور البيئي في الجزائر

لقد تبنت الجزائر جملة من الآليات الرامية إلى حماية البيئة متمثلة في العديد من التشريعات والترتيبات المؤسساتية.

المطلب الأول: الترتيبات القانونية والتشريعية الخاصة بالأمن البيئي في الجزائر

سنقتصر هنا على ذكر التشريعات الأخيرة الخاصة بحماية البيئة، ومنذ تبني الجزائر استراتيجية التنمية المستدامة، حيث هناك العديد من النصوص القانونية وهي كما يلي:

الفرع الأول: القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:[1]

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة للتنمية المستدامة، ومن بين الترتيبات التي نص عليها نجد:

- تحديد وترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عينات وأهداف لجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض.... الخ
- الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.
- إجراءات تحفيزية في الجانب الجنائي، والجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

الفرع الثاني: القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات.[2]

[1] القانون رقم 03-10، الصادر في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية، العدد، 43 ، 2003

[2] القانون رقم 01-19 الصادر في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001

وقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة، ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية المتعددة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة. وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخلص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر، حيث يعتبر تخلص منتجي أو حائزي النفايات الضخمة والخاصة – حسب هذا القانون- من النفايات إجباري، لكن ضمن شروط لا تلحق أضرارا بصحة الإنسان والبيئة، أي أنه يعمل على تجسيد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي تخلفها عمليات الاستغلال علي مستوى مؤسسته.

الفرع الثالث: القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

وهو يتمحور حول ثلاث معالم رئيسية هي:[1]

- الوقاية، الإشراف والإعلام.

- إعداد أدوات التخطيط.

- ترتيب إجراءات تقنية، جبائية ومالية ورقابية وعقابية، حيث ينص على إجبارية قيام السلطات العمومية في التجمعات الكبرى أكثر من 500.000 ساكن بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو ومخطط للنقل الحضري.

المطلب الثاني: الترتيبات المؤسساتية لحماية البيئة في الجزائر

لقد أعطيت البيئة أهمية بالغة في الجزائر منذ سنة 2000، وهذا بإنشاء وزارة مكلفة بالبيئة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. أما الترتيبات المؤسساتية الخاصة بالبيئة السابقة فقد كانت تابعة للعديد من الوزارات. وبإنشاء وزارة مخصصة للبيئة منذ سنة 2000 جاءت ترتيبات مؤسساتية أخرى وهي كما يلي:

الفرع الأول: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:

تم إنشاء هذه الوزارة سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشاؤها أول انطلاقة فعلية لمشروع إدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام صانعي القرار في الجزائر بالبعد البيئي.[2] هذا وتتكون هذه الوزارة من المديرية العامة على مستوى الوزارة، والتي تنقسم إلى خمس مديريات فرعية وهي:[3]

- مديرية السياسة البيئية الحضرية.

---

[1] تومي إبراهيم، بن عبد الله أسماء، سياسات الأمن البيئي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، 2019، ص. 207.

[2] مسعودي مو الخير، عيساوة وهيبة، السياسة البيئية في الجزائر: آليات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، العدد 15 ،2018،ص 255.

[3] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع السابق

- مديرية البيئية الصناعية.

- مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمواقع والمناظر الطبيعية.

- مديرية الاتصال والتوعية والتربية البيئية.

- مديرية التخطيط والدراسات والتقويم البيئي.

ولقد مرت الوزارة المكلفة بالبيئة بالعديد من التسميات، وأصبح يطلق عليها اسم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة.

الفرع الثاني: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

أنشئ المرصد في 03 أفريل 2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115، أوكلت له مهمة وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية، جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، والمبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط ونشر المعلومة البيئية وتوزيعها.[1] بالإضافة إلى هذه الوزارة المكلفة بحماية البيئة، فهناك على المستوى المحلي ترتيبات مؤسساتية على مستوى الولايات والبلديات.

المبحث الرابع

تقييم السياسة العامة البيئية في الجزائر من منظور مقاربة الأمن البيئي

بات من الواضح أن الأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية فحسب، إنما فرضت التحديات والتهديدات البيئية الجديدة ضرورة تبني البعد البيئي ضمن اهتمامات صناع القرار، بما يضمن تعزيز الأمن البيئي. ومما لا شك فيه أن الأمن البيئي لم يعد بديلا يمكن للجزائر الاستغناء عنه، إنما أصبح واقعا يفرض نفسه في ظل التحديات البيئية التي أصبحت تهدد الإنسان.

المطلب الأول: تمظهرات مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

إن الأخذ بمقاربة الأمن البيئي أصبح ضرورة في الجزائر، لأنه يعبر عن بعد من أبعاد الأمن الوطني. هذا وقد أبانت الجزائر عن نيتها في اعتماد مقاربة الأمن البيئي من خلال السياسة البيئية العامة منذ مطلع الألفية، وكان ذلك من خلال ما يلي:

- إنشاء وزارة خاصة بالبيئة، وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، والتي تتكون من العديد من المديريات التي تتولى تنسيق السياسات الوطنية من أجل الحفاظ على البيئة، وأصبح اليوم يطلق على هذه الوزارة بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة.

- سن العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة بمختلف أنواعها.

-إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية للحفاظ على البيئة.

- تشجيع الجمعيات النشطة في مجال البيئة، وحثها على ضرورة توعية المواطن بالحفاظ على البيئة.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أفريل 2002،ص 15

- القيام بالعديد من الملتقيات العلمية والمؤتمرات التي تثير إشكالية الحفاظ على البيئة في الجزائر مع تقديم مؤشرات عن التدهور البيئي في الجزائر.

- القيام بالعديد من الإجراءات الردعية ضد مرتكبي المخلفات التي تمس سلامة البيئة والمحيط.

- وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة منذ مطلع الألفية.

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للحفاظ على البيئة من خلال سن القوانين والتشريعات البيئية، تتضح لنا ملامح السياسة البيئية الهادفة إلى تحسين أحوال البيئة على المستوى النظري، لكن واقع الحال من خلال التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر بأنه يحتاج إلى المزيد من العمل والفعالية من أجل ترسيخ القيم البيئية على الصعيد الإداري والاجتماعي والإعلامي وفي جميع المجالات المتعلقة بالبيئة، من أجل تحصين البيئة من التدهور الذي طال العديد من مجالاتها.[1]

وبناء عليه، فإنه يجب على الجزائر وضع خطة مستقبلية من أجل الحفاظ على البيئة، لأنها أصبحت قضية أمن وطني، وهذا من خلال العديد من الإجراءات.

المطلب الثاني: آفاق السياسة العامة البيئية ضمن مقاربة الأمن البيئي

من جملة الإجراءات التي يجب على الجزائر الأخذ بها في رسم السياسة العامة البيئية نجد:

الفرع الأول: الاهتمام بالأساليب الحديثة لحماية البيئة:

هناك العديد من الأدوات يمكن اللجوء إليها، وعلى ما يبدو أنها تعتمد أساسا على الوعي البيئي حيث تعتبر بمثابة مكمل فعال أو بديل في بعض الأحيان للإجراءات الأخرى وتتجلى مظاهر الأمن البيئي فيما يلي:[2]

- التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة.

- المبادرات الطوعية: يرى كثيرون أن أسلوب المكافأة أي تقديم حوافز للأعمال لكي تنصاع بدلا من معاقبتها عند المخالفة، وأسلوب الحوافز التي تعتمد على السوق تحقق نتائج أفضل وردود فعل سريعة بالمقارنة بتوحيد الجهود العالمية، وعليه فإن فعالية الاستدامة تتطلب خلق مزايا اقتصادية بعد معرفة تكلفة التحسينات البيئية وفوائدها، فقد ظهرت معظم البرامج البيئية المبتكرة والهامة حينما تعهد نوع من الأعمال بصيانة البيئة وحمايتها.

- الوعي البيئي: لقد بقي مفهوم الوعي البيئي وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة ذاتها، وبالطريقة التي كان ينظر بها إليها، وانتقل من نظرة تقتصر على تناول البيئة في جوانبها البيولوجية والفيزيائية إلى مفهوم أوسع وأشمل يتضمن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة، وأصبحت أهداف الوعي البيئي هي التعريف

---

[1] محمود الأبرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2016/ 2017، ص 276

[2] بوذريع صاليحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص 106

بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات، وتأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها، وما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس ايجابيا أو سلبا على النظام البيئي بالمفهوم العام الشامل والمتكامل بشكل مباشر بنوعية الحياة..

الفرع الثاني: الأخذ بتقييم دور منظمة الأمم المتحدة في رسم السياسات البيئية العالمية:

هناك مجموعة من الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة والتي نذكر منها:[1]

- المساهمة في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة: وهذا على الصعيد الوطني في كثير من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، تم وضع تشريعات بيئية وطنية وترتيبات مؤسسية للتصدي للتهديدات البيئية.

- البيئة كأولوية أساسية ضمن أجندات الأمم المتحدة: يقوم برنامج الأمم المتحدة بتزويد صناع القرار بتقييم بيئي حاسم الأهمية وبعمليات الرصد وبالمعلومات، وعمل كمنتدى عالمي لوضع السياسات بشأن القضايا البيئية، وقد قامت منتديات للتشاور والتفاوض تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع اتفاقات بيئية عالمية وإقليمية لدعم أنشطة الحكومات وتنسيق أنشطة المنظمات وثيقة الصلة.

- التعاون والتنسيق الدولي في مجال حماية البيئة العالمية كما كان لإنشاء المنتدى البيئي العالمي الوزاري السنوي بمشاركة عالمية، قد أسفر عن نشوء مجال تركيز مجدد لمناقشة السياسات رفيعة المستوى.

- ابرام العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات البيئية والزامية تطبيقها: تم وضع الكثير من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وغير ذلك من الاتفاقيات لعلاج قضايا بيئية قطاعية، مما يوفر إطارا متفقا عليه دوليا لحسن الإدارة البيئية لتلك القضايا. وعمل برنامج مونتفيديو لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تزويد المجتمع الدولي بقوة دفع هامة لهذا الغرض طوال العقود الماضية، مما ساهم في وضع اتفاقيات وبروتوكولات وخطط عمل في مختلف أنحاء العالم، علاوة على المعاهدات العالمية التي تنظم حماية طبقة الأوزون، ومراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، والتنوع الإحيائي، وتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة التي يجري الاتجار بها.

الفرع الثالث: إدماج البعد المالي وقياس المؤشرات البيئية:

يتحدد الماضي والحاضر والمستقبل في مجال تسيير المنظمات في معادلة التكاليف كتحديد طبيعة التلوث والنفايات، والمخاطر المستقبلية للتجهيزات الحالية، وتقييم المخاطر الاجتماعية والصحية، وتعتبر المؤشرات البيئية جزاء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، والتي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية، سواء كانت

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية، (الجزائر، 9- 10 سبتمبر 2001.)، ص 20

إيجابية أو سلبية، لها أن تقيس مدى تحقق الهدف، وقد حددت دراسة حديثة 37 مقياسا لقياس الاستدامة البيئية.[1]

الفرع الرابع: وضع استراتيجية لاستخدام الطاقات المتجددة والمحافظة على الطاقات غير المتجددة.[2]

إن الاستراتيجية الفعالة اليوم هي استراتيجية استخدام الطاقات المتجددة لحماية البيئة، وتتمثل الأشكال الرئيسية للطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية وغيرها من أشكال الطاقة التي يتم تطويرها.

الفرع الخامس: تقاسم مسؤولية الرقابة البيئية: الحالة الجزائرية تشير إلى أن تقاسم الرقابة يتم بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا من أجل بيانات الرصد البيئي وتفسيرها.

خاتمة:

من خلال تناول هذه الدراسة حول تداعيات التحول في مفهوم الأمن على السياسة العامة الوطنية: الأمن البيئي في الجزائر أنموذجا. لقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي كما يلي:

- لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على الجانب العسكري، بل ظهرت مفاهيم جديدة للأمن، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ومن بين هذه الأبعاد الجديدة للأمن هو الأمن البيئي، الذي يعني أمننة التهديدات البيئية وضرورة وضع سياسة بيئية حازمة من أجل التصدي للأخطار البيئية.

- لقد انعكست تداعيات التحول في مفهوم الأمن على السياسة البيئية العامة في الجزائر، وهذا من خلال العديد من الترتيبات القانونية، وكذلك المؤسساتية كإنشاء وزارة خاصة بالبيئة منذ مطلع الألفية الجديدة.

- إن الخطاب الأمني الذي صاحب نهاية الحرب الباردة أعطى مفاهيم جديدة للأمن، مما أدى بصانعي السياسات العامة الوطنية إدراج مقاربة الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الوطني، وهذا ما أدى إلى الاهتمام أكثر برسم وصناعة السياسة العامة البيئية الوطنية.

- لقد انتهجت الجزائر سياسة بيئية عامة من أجل الحفاظ على البيئة، ووضعت استراتيجية وطنية لذلك، لكن هذه السياسة البيئية تشوبها جوانب من القصور، مما يستوجب وضع آفاق مستقبلية لمجابهة التهديدات البيئية، ويكون هذا من خلال العديد من الإجراءات التشريعية والمؤسساتية، وكذلك التعاون الدولي في الحد من التدهور البيئي.

- يعتبر الأمن البيئي بعد من أبعاد الأمن الإنساني، وبالتالي فإن الحفاظ على البيئة يعني الحفاظ على الإنسان[3] من الأخطار البيئية المحدقة به.

---

[1] تومي ابراهيم، بن عبدالله أسماء، المرجع السابق، ص 212

[2] المرجع نفسه، ص 213

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص التشريعية:

- القانون رقم 03-10، الصادر في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية، العدد، 43 ، 2003

- القانون رقم 01-19 الصادر في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001

- المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أفريل 2002

ثانيا: المقالات العلمية

- إبراهيم تومي، أسماء بن عبد الله ، سياسات الأمن البيئي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، 2019.

- عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية. خطاب الأمننة وصنع السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 2011،5،

- عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة البيئية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2016 ،

- صاليحة بوذريع، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017.

- مو الخير مسعودي، وهيبة عيساوة، السياسة البيئية في الجزائر: آليات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، العدد 15 ،2018.

- ماهيتاب مكاوي، مترجم، " التنمية الاقتصادية المحلية والبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 38 ، 2003.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2010/ 2011،

- نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/ 2010.

- محمود الأبرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2016/ 2017

- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007/ 2008

رابعا: مو اقع الأنترنت

- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءة في تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر يوم 03/03/ 2023 على الموقع: https://www.politics-dz.com

خامسا: باللغة الأجنبية

- CoLonel W. Chris King Understanding International Environmental Security: A strategic Military Perspective, Georgia: Army Environmental Policy Institute, November 2000.